



البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020

حسين خالد حسين

باحث أقدم

المقدمة

(المصارف)، وبما ان مؤشرات السلامة المالية تختص بتحليل تأثير القطاع المصرفي على الاقتصاد ككل فقد تم تقسيم عملية جمع المؤشرات الى مؤشرات سلامة مالية خاصة بالمصارف الحكومية والمصارف الخاصة.

ويتميز النظام المصرفي في العراق بهيمنة المصارف الحكومية (والمتمثلة بسبعة مصارف، ستة منها تجارية وواحد إسلامي)، إذ تشكل موجوداتها ما يقارب (80%) من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي، فضلا عن ان القروض المقدمة من قبل المصارف الحكومية تشكل (84%) من اجمالي القروض، كما وان ودائعها تشكل (86%) من اجمالي الودائع المصرفية، بينما المصارف الخاصة (والمتمثلة بـ 69 مصرف، 29 منها مصرف إسلامي) لا تشكل موجوداتها سوى (20%) من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي.

وهناك العديد من الخصائص التي تميز النظام المصرفي في العراق، حيث تمتاز المصارف الخاصة بامتلاكها رؤوس أموال مرتفعة إذ تشير مؤشرات كفاية رأس المال - والتي تقيس درجة مرونة المصرف او القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات - إلى ان المصارف الخاصة تمتلك قدرة على مواجهة الصدمات ولكن يقابلها انخفاض الانخراط في الاعمال المصرفية، كذلك فان كفاية رأس المال في المصارف الحكومية تعد مقبولة بشكل مرضي إلا انها منخفضة بالمقارنة بالمصارف الخاصة نتيجة الارتفاع في الأصول المرجحة بالمخاطر لدى المصارف الحكومية نتيجة انخراطها في الاعمال المصرفية التقليدية.

كما ان جودة القروض في القطاع المصرفي والمتمثلة بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بدأت بالارتفاع خلال عام 2020 نتيجة ازمة كورونا وهو ما أثر على الملاءة المالية للمقترضين، خصوصا ما تعرضت له الحكومة من عجز في ميزانيتها العمومية مما جعلها غير قادرة على سداد ديونها وبالتالي ازدياد القروض المتعثرة في القطاع المصرفي حيث وصلت النسبة الى ما يقارب (20%)، ولكون المصارف الحكومية هي المقرض الأول للحكومة فان تعثر الحكومة في السداد اثر بشكل كبير عليها حيث ارتفعت قيمة القروض المتعثرة بمقدار الضعف خلال عام واحد فقط، بالتالي فان مراقبة جودة الأصول يعد مهما لسلامة النظام المصرفي ككل.

يعد تطور النظام المصرفي الحجر الأساس لتطور النظام المالي في البلد وذلك لأنه يضمن التنمية الاقتصادية المستدامة ويزيد من مستويات الرفاهية من خلال تكوين رؤوس أموال كافية ومخصصة بكفاءة للمشاركة الاستثمارية والأنظمة المالية السليمة والقوية، كما ان النظام المالي المستقر يحسن الأداء الاقتصادي ويعتبر مصد قوي ضد الصدمات الاقتصادية، فضلا عن ان القطاع المصرفي الفعال والسليم يوفر قاعدة لتحقيق الاستقرار في النظام المالي وتوفير أرباح حقيقية للاقتصاد النامي.

على مدى ثلاثة عقود شهدت المؤسسات المالية في جميع انحاء العالم تغيرات كبيرة في النظم المالية بسبب التقدم السريع في العولمة والتكامل المالي والتقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف المعلومات والمنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية مما خلق تحديات وفرص جديدة للمؤسسات المالية، بالتالي فان المصارف التجارية يجب ان تمتاز بالديناميكية وسرعة الاستجابة وان تكون ذات موقف مالي سليم لمواكبة البيئة التنافسية العالمية والاستفادة من الفرص، كما ان المصارف التجارية يجب ان تكون قادرة على الحفاظ على ملائمتها وسلامتها المالية لان التنمية الاقتصادية لبلد ما تنعكس من خلال سلامة نظامها المصرفي، لذا فمن اجل ضمان نظام مالي مستقر وسليم يجب ان تتمتع المصارف التجارية بالقدرة على إزالة مواطن الضعف المحتملة لان السلامة المالية للمصارف هي ضمان ليس فقط للمودعين وانما للمساهمين والمستثمرين وللاقتصاد ككل.

وتعد مؤشرات السلامة المالية لجهاز تلقي الودائع (المصارف) مألوفة لدى جميع المشرفين والمحليلين الماليين نتيجة استخدامها لسنوات عديدة في عمليات الرقابة والاشراف المصرفي، وقد عمل صندوق النقد الدولي بالتعاون مع المؤسسات المالية المحلية والدولية على جمع بيانات مؤشرات السلامة المالية وذلك لضمان توافر بيانات قابلة للمقارنة دوليا لقياس استقرار النظم المالية لعدد كبير من البلدان بحيث يتم التمكن من اكتشاف نقاط القوة والضعف المحتملة وتجنب الازمات المستقبلية قبل وقوعها، وقد ابتدأ العراق بجمع هذه المؤشرات منذ عام 2015 واستمر التعاون مع صندوق النقد الدولي لغاية بداية عام 2019 حيث اكتملت عملية الجمع لبعض المؤشرات، وقد تم جمع (19) مؤشر من أصل (25) مؤشر تختص بجهات تلقي الودائع

العاملين في القطاع المصرفي الى اجمالي النفقات انخفضت في نهاية عام 2020 الى (23%) وذلك بسبب ارتفاع النفقات بشكل عام، خصوصا في المصارف الحكومية.

وبالنسبة لمؤشرات السيولة، فنجد ان المصارف العراقية تمتلك سيولة معقولة في مواجهة الصدمات المفاجئة، وعلى الرغم من تعرض القطاع المصرفي لمخاطر ازمة كوفيد إلا انه لا زالت المصارف تحتفظ بسيولة كبيرة، ومما تجدر الإشارة اليه ان المصارف الخاصة تمتلك سيولة أكبر من المصارف الحكومية.

وبالنسبة لحساسية مخاطر السوق للقطاع المصرفي فنجد بانه في نهاية عام 2020 ارتفع صافي المركز المفتوح بالعملية الأجنبية الى رأس المال ليصل الى (61%) بسبب انعكاس التغير في أسعار الصرف على ميزانيات المصارف والتي يتم الإبلاغ عنها بالعملية المحلية، فضلا عن ان اجمالي الأصول بالعملية الأجنبية ارتفع أيضا في 2020Q4 ليصل الى (39%) من اجمالي الأصول، كما نلاحظ ان سياسات سعر الصرف التي يتبعها البنك المركزي العراقي تؤثر على ما يقارب من ربع اجمالي الاقتراض في العراق.

وتعد مؤشرات الإيرادات والربحية مهمة أيضا في تقييم القطاع المصرفي كون الربحية هي الهدف النهائي للمصارف التجارية، فنجد بان العائد على الأصول في النظام المصرفي يعد مستقرا خلال عام 2020 ومن الملاحظ بان العائد على الأصول للمصارف الخاصة بدأ بالاستقرار خلال العام وسجل معدلات مقاربة للمصارف الحكومية، بينما العائد على رأس المال في المصارف الحكومية يعد مرتفعا بالمقارنة مع المصارف الخاصة نتيجة لقدرتها على توليد الأرباح على عكس المصارف الخاصة التي تنخفض فيها عوائد رأس المال مما يشير الى ضعف كفاءتها في إدارة رؤوس أموالها وقدرتها على توليد الأرباح، في حين تشكل الأرباح الناتجة عن أنشطة السوق ما نسبته (39%) من اجمالي الدخل في نهاية 2020 وهي تعد نسبة مرتفعة جدا وذلك نتيجة أسباب محاسبية تتعلق بإدراج أرباح نافذة بيع العملة فضلا عن آليات إبلاغ البيانات.

ويقوم القطاع المصرفي في العراق نهاية عام 2020 بإنفاق ما يقارب من (70%) من اجمالي الدخل وتشمل هذه النفقات المصاريف بخلاف الفائدة والمخصصات، وفي نفس الوقت فان نسبة رواتب

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
	المقدمة	
أولاً	مؤشرات كفاية رأس المال	
ثانياً	مؤشرات جودة الأصول	
ثالثاً	مؤشرات الربحية	
رابعاً	مؤشرات السيولة	
خامساً	مؤشرات مخاطر السوق	

قائمة الأطر

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	تعريف مؤشرات كفاية رأس المال	
2	تعريف مؤشرات جودة الأصول	
3	تعريف مؤشرات الربحية (الإيرادات)	
4	تعريف مؤشرات الربحية (المصروفات)	
5	تعريف مؤشرات السيولة	
6	تعريف مؤشرات مخاطر السوق	

قائمة الاشكال

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	نسب كفاية رأس المال	
2	المؤشرات الرئيسية المؤثرة على كفاية رأس المال	
3	الاصول المرجحة بالمخاطر/ اجمالي الاصول	
4	رأس المال والرافعة المالية	
5	نسبة مساهمة المكونات الرئيسية في اجمالي الاصول	
6	نسبة رأس المال التنظيمي/ الاصول المرجحة بالمخاطر	
7	القروض المتعثرة	
8	معدل النمو السنوي للقروض المتعثرة، واجمالي القروض	
9	نسبة القروض المتعثرة/ اجمالي القروض، والقروض المتعثرة	
10	مكونات الدخل (%) من اجمالي الأصول	
11	العائد على الأصول للمصارف الحكومية والخاصة	
12	العائد على رأس المال للمصارف الحكومية والخاصة	
13	نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	
14	مكونات الدخل (%) من اجمالي الدخل	
15	مكونات الانفاق (%) من اجمالي الدخل	
16	نسبة نفقات العاملين الى المصاريف بخلاف الفائدة	
17	نسبة نفقات الفائدة الى دخل الفائدة	
18	مؤشرات سيولة الاصول	
19	مؤشرات السيولة للمصارف الحكومية والخاصة	
20	نمو القروض والودائع	
21	نسبة الودائع المستقرة الى اجمالي القروض	
22	تعرض القطاع المصرفي لمخاطر العملة الاجنبية	
23	نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض	
24	صافي المركز المفتوح في حقوق الملكية الى رأس المال	

أولاً: مؤشرات كفاية رأس المال

Capital Adequacy Indicators

هناك عدة مؤشرات تم وضعها من قبل لجنة بازل لقياس قدرة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات التي تتعرض لها ميزانياتها العمومية، وذلك لاستيعاب جميع المخاطر المالية المحتملة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر تركيز الائتمان وغيرها من المخاطر.

ولكون مستوى معين من رأس المال يعمل على توفير هامش امان يحمي المصرف من خسائر التخلف عن السداد الناشئة عن الإنكشافات في بنود داخل وخارج الميزانية العمومية، كما ويوفر موارد متاحة بسهولة دون تحمل تكاليف معاملات او تصفية ... الخ، إضافة الى استعداد مالكي رؤوس الأموال للمخاطرة بأموالهم، فإن مؤشرات كفاية رأس المال تقيس درجة مرونة المصرف او القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات.

ونلاحظ من الشكل (1) بان نسبة رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر للجهاز المصرفي تبلغ في المتوسط (55%) منذ عام 2017 لغاية نهاية عام 2020 - باستثناء الفترة الممتدة بين 2018Q3 و 2019Q2 - إذ ارتفعت في 2018Q3 لتصل الى (63.8%) ثم استمرت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بالانخفاض لتصل الى أقل مستوى لها منذ بداية عام 2017 والبالغ (47%) في 2020Q4.

وبالنسبة لرأس المال الاساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر فإنها تعد أقل فائدة في البلدان النامية وذلك لأن رأس المال من المستوى الثاني Tier2 يكون حجمه صغير نسبياً كما في حالة العراق وهو ما يجعل هذه النسبة من كفاية رأس المال أكثر ملائمة في البلدان التي تحتوي على اسواق رأس مال متطورة تعتمد اعتماداً كبيراً على الأدوات المالية الهجينة، ونلاحظ من الشكل (1) بأن نسبة Tier1CAR تتماشى مع النسبة السابقة لكفاية رأس المال ولكن بقيمة أقل حيث تبلغ في المتوسط منذ 2017 ما يقارب (46%) وذلك لاستبعاد Tier2 من الاحتساب.

إطار (1): تعريف مؤشرات كفاية رأس المال

1- رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر (اساسي)

وتشير هذه النسبة الى مدى مرونة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات المحتملة، ويمكن احتسابها من خلال استخدام رأس المال التنظيمي (K) في البسط والأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) كما في المعادلة ادناه:

$$CAR = \frac{K}{RWA} * 100 \dots\dots (1)$$

2- رأس المال الاساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر (أساسي)

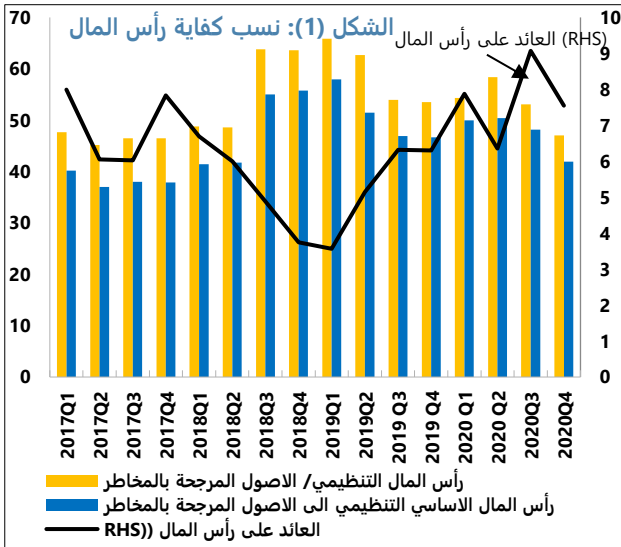
يستخدم المؤشر في قياس جودة رأس المال ومدى قابلية المصارف في مواجهة الصدمات، وتقاس هذه النسبة من خلال استخدام المستوى الأول من رأس المال (Tier 1) كبسط، والأصول المرجحة بالمخاطر في المقام، كما في المعادلة التالية:

$$Tier1CAR = \frac{Tier1}{RWA} * 100 \dots\dots (2)$$

3- رأس المال الى الأصول أو الرافعة المالية (إضافي)

وتشير النسبة الى المدى الذي تُمول به أصول المصرف من موارد أخرى غير التي يمتلكها، ويقاس هذا المؤشر من خلال استخدام اجمالي رأس المال والاحتياطيات كما يبلغ عنها في الميزانية العمومية أو من خلال رأس المال الاساسي التنظيمي في البسط الى اجمالي الأصول بدون المخاطر المرجحة في المقام، وكما في المعادلة التالية:

$$LEVERAGE = \frac{Tier1}{Total Assets} * 100 \dots\dots (3)$$

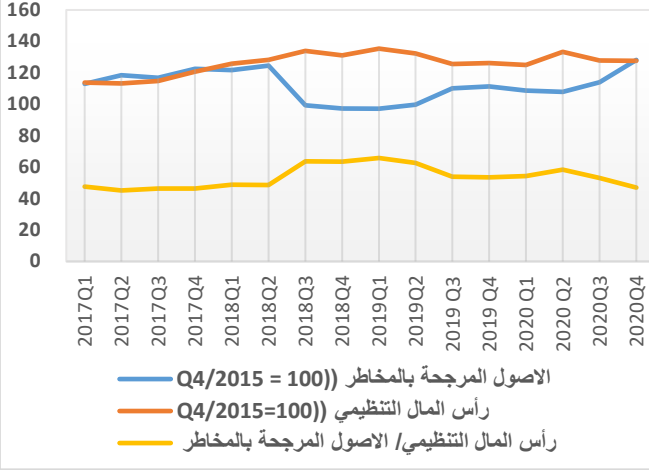


كما نلاحظ من الشكل (1)، بأن العائد على رأس المال (ROE) يتماشى باتجاه عكسي مع نسب كفاية رأس المال ومع ان هناك عوامل اخرى يجب النظر اليها عند تحليل ROE - سيتم التطرق اليها في مؤشرات الربحية - لكن يجب الجمع هنا بين ROE ومؤشرات كفاية رأس المال لوجود علاقة رابطة بين المؤشرين حيث ان ارتفاع نسبة ROE يمكن ان يشير الى وجود ربحية عالية أو رأس مال منخفض بينما يمكن ان تشير النسبة المنخفضة الى ربحية منخفضة أو رأس مال مرتفع.

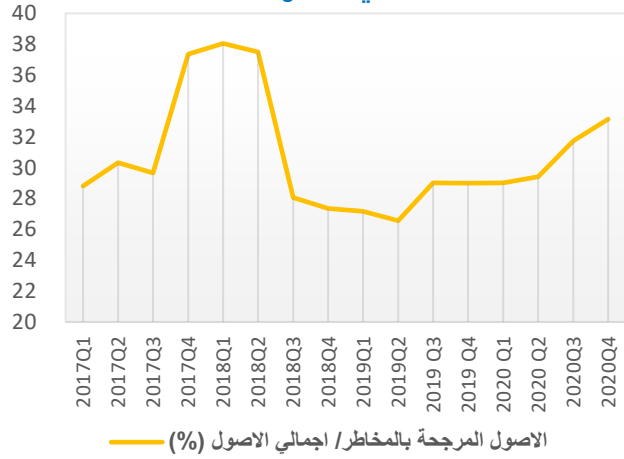
ولتحليل نسب كفاية رأس المال بشكل سليم يجب تحليل المكونات الرئيسية لنسب كفاية رأس المال، حيث نلاحظ من الشكل (2) بأن رأس المال التنظيمي منذ عام 2017 يعد مستقرا نسبيا إذ لا توجد اختلافات كبيرة على طول السلسلة، بينما نلاحظ بأن التغيرات الأكبر حاصلة في الاصول المرجحة بالمخاطر RWA حيث انخفضت في الفترة 2018Q2-Q3 2018 (27) ترليون دينار الى (18.3) ترليون دينار على التوالي وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في الاصول المرجحة بالمخاطر لمصرف الرشيد من (13) ترليون دينار الى (3.6) ترليون دينار لنفس الفترة، ثم عاودت الاصول المرجحة بالمخاطر للارتفاع مجددا لتصل الى (21.7) ترليون دينار، ولتستمر بالارتفاع الى أعلى مستوى لها في 2020Q4 لتصل الى (27.5) ترليون دينار وذلك بسبب تأثيرات جائحة كورونا على اصول المصارف العاملة في العراق، خصوصا فيما يتعلق بالقروض والتي سيتم التطرق اليها في جودة الاصول.

ومن خلال الشكل (3) يمكن إلقاء نظرة أدق الى الاصول المرجحة بالمخاطر حيث نلاحظ التذبذب في نسبة الاصول المرجحة بالمخاطر الى اجمالي الاصول، حيث ارتفعت النسبة في الفترة 2017Q3-2018Q4 من (29.7%) الى (37.4%) نتيجة الانخفاض الكبير الحاصل في اجمالي الاصول، ثم عاودت النسبة للانخفاض في الفترة 2018Q2-Q3 2018 من (37.5%) الى (28%) نتيجة الانخفاض في الاصول المرجحة بالمخاطر لمصرف الرشيد كما ذكر آنفاً، وبعدها بدأت النسبة بالارتفاع ولكن من الملاحظ بأن هذا الارتفاع يكون مفاجئاً في اوقات معينة نتيجة التغيرات الكبيرة الحاصلة في آلية احتساب الاصول المرجحة بالمخاطر من قبل المصارف.

الشكل (2) : المؤشرات الرئيسية المؤثرة على كفاية رأس المال



الشكل (3): الاصول المرجحة بالمخاطر / اجمالي الاصول (%)

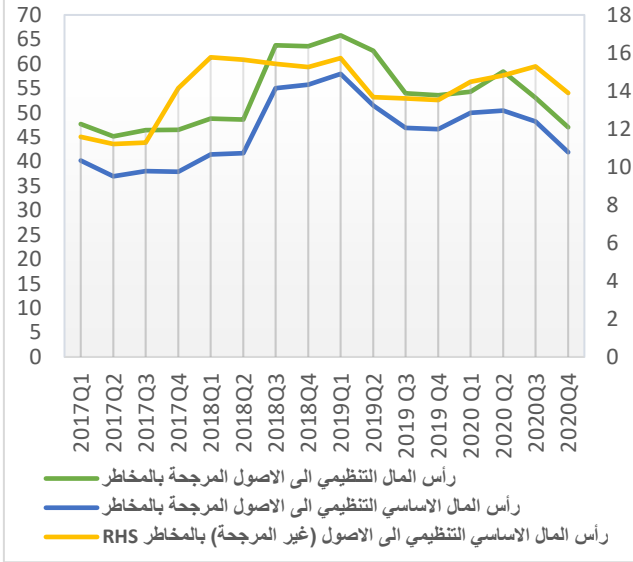


ومن الجدير بالذكر أن آليات احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر تحتاج الى الكثير من المراجعة والتوحيد بين المصارف إذ لا يمكن الاعتماد بشكل كلي وموثوق على بيانات الأصول المرجحة بالمخاطر لوجود الكثير من المشاكل في آليات الاحتساب.

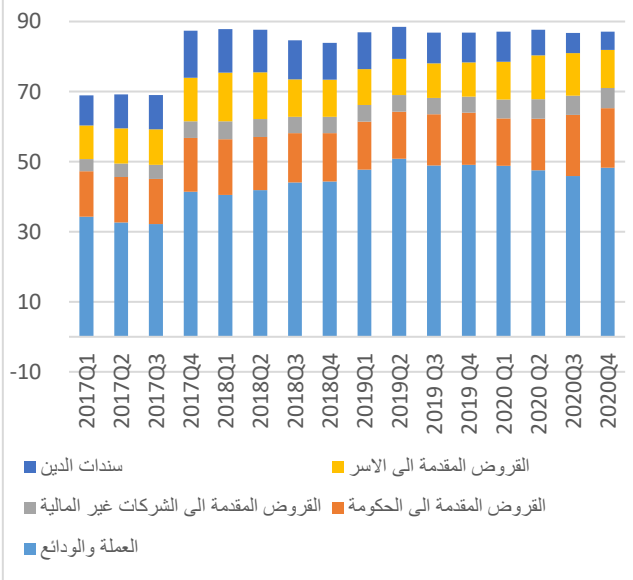
وبالنسبة للرافعة المالية فنلاحظ من الشكل (4) بأنها بلغت في المتوسط للفترة منذ 2017 ما نسبته (14%)، ولكنها ارتفعت بشكل ملحوظ في 2017Q4 نتيجة قيام مصرف الراجحي بإعادة تسوية الأصول الأخرى في ميزانيته العمومية، وهو ما جاء نتيجة الاستجابة لإعادة تقييم موجودات المصارف الحكومية، حيث ارتفعت نسبة الرافعة المالية لتصل الى (14%) بعد ان كانت (11.3%) في الفصل السابق، واستمرت النسبة بالارتفاع لتعاود الانخفاض في 2019Q2 نتيجة الارتفاع في اجمالي أصول النظام المصرفي، بالتالي فإن أكثر التغيرات الحاصلة في الرافعة المالية تأتي نتيجة التغيرات الحاصلة في اجمالي الأصول للنظام المصرفي والتي تحدث نتيجة الاختلاف في آليات الاحتساب والاطفاء في عمليات الإبلاغ للمصارف الحكومية بالتحديد.

ولإكمال النظرة على الرافعة المالية يجب النظر بنسب المساهمة المطلقة لمكونات الأصول من اجمالي الأصول كما في الشكل (5) حيث نلاحظ بان هناك تغيرات كبيرة حصلت في 2017Q4 كما ذكر سابقا، وفي 2020Q4 نلاحظ بأن أكبر خمس مكونات لإجمالي الأصول يشكل فيها مكون العملة والودائع الحصة الأكبر حيث يمثل ما نسبته (48.3%) من اجمالي الأصول، بينما القروض المقدمة الى الحكومة تشكل (17%) في حين تمثل القروض المقدمة الى قطاع الاسر ما نسبته (11%)، بينما القروض المقدمة الى الشركات وأدوات الدين لا تشكل سوى (5.7%) و(5.2%) من اجمالي الأصول على التوالي.

الشكل (4): رأس المال والرافعة المالية



الشكل (5) نسبة مساهمة المكونات الرئيسية في اجمالي الأصول

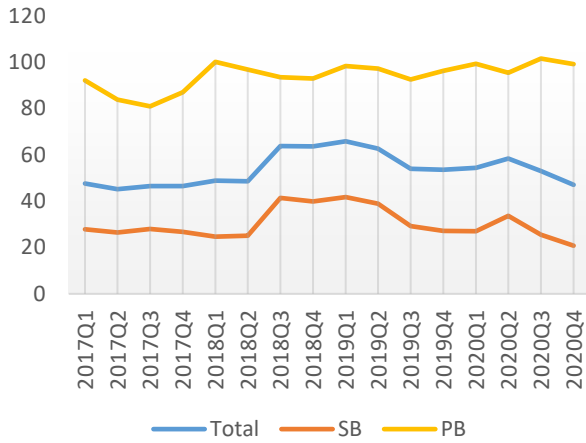


ويجب ان نشير هنا الى ان تركيبة الأصول تختلف بين المصارف الحكومية والخاصة حيث نلاحظ من الجدول (1) بأنه في 2020 شكلت العملة والودائع ما نسبته (47.1%) من اجمالي الأصول* في المصارف الحكومية وتليها القروض الى الحكومة والاسر بنسبة (21.6%) و(12.4%) على التوالي، بينما في المصارف الخاصة نجد ولنفس السنة بأن العملة والودائع تشكل ما نسبته (53%) من اجمالي الاصول وتليها القروض الى الشركات غير المالية والى الاسر ما نسبته (12%) و(11%) على التوالي.

الجدول (1): المساهمة المطلقة لمكونات اجمالي الأصول للمصارف الحكومية والخاصة (نسبة مئوية %)

2020		2019		2018		2017		
المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	
52.6	47.1	49.2	49.0	55.2	41.2	49.8	39	العملة والودائع %
0	21.6	0	18.9	0	17.8	0	19.7	القروض الى الحكومة %
12.1	2.8	12.9	3.3	11.9	2.3	11.9	4.0	القروض الى الشركات غير المالية %
10.7	12.4	11.1	10	10.2	9.4	12.3	10.9	القروض الى الاسر %
2.6	5.9	3.3	9.8	3.4	12.5	5.7	15.6	أدوات الدين %

الشكل (6): نسبة رأس المال التنظيمي/ الأصول المرجحة بالمخاطر



ويجب التطرق هنا الى الاختلافات الواضحة بين المصارف الحكومية (SB) والمصارف الخاصة (PB) فيما يتعلق بكفاية رأس المال، حيث نلاحظ من الشكل (6) بان كفاية رأس المال في المصارف الخاصة ذات اتجاه تصاعدي منذ 2018 إذ انها تقل عن (90%) وهو ما يشير من جهة الى قوتها في مواجهة الصدمات غير المتوقعة نتيجة لقدرتها على تغطية المخاطر، ومن جهة أخرى فإنها تشير الى انخفاض أصولها المرجحة بالمخاطر بما يدل بشكل ما الى ان الارتفاع الكبير قد يعكس سوء استخدام في موارد المصارف الخاصة ويتضح ذلك في انخفاض حجم قروضها المقدمة الى القطاعات الاقتصادية، بالتالي فان قوة المصارف الخاصة يقابلها انخفاض الانخراط في الاعمال المصرفية.

بينما نجد ان كفاية رأس المال في المصارف الحكومية تعد مقبولة بشكل مرضي، إذ في 2020Q4 بلغت كفاية رأس المال (20.8%)، ونلاحظ بأن معدلات كفاية رأس المال للنظام المصرفي ككل تتماشى مع اتجاه المصارف الحكومية لأنها تشكل النسبة الأكبر من القطاع المصرفي العراقي.

* تم احتساب اجمالي الأصول مضافاً اليه المخصصات في الميزانية العمومية.

ثانياً: مؤشرات جودة الأصول Assets Quality

تعد جودة الأصول واحدة من أكثر المؤشرات أهمية في تحديد السلامة المالية للمصارف، وإن العامل الرئيسي الذي يؤثر على الجودة الشاملة للأصول هو جودة القروض والتي تمثل عادة غالبية أصول البنك والتي تحمل القدر الأكبر من المخاطر، بالتالي فإن أغلب المخاطر التي تهدد الملاءة المالية للمصارف تنشأ من خلال التدهور في قيمة الأصول (القروض) الذي ينشأ من التدهور في السلامة المالية للمقترضين وتدهور ربحيتهم، لذلك – ومن أجل التقييم المناسب للقطاع المصرفي – لابد من تحليل المؤشرات التي تهتم بجودة الأصول.

نلاحظ من الشكل (7) بأن نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ذات اتجاه تصاعدي منذ 2017، ولتنخفض قليلاً في 2019 نتيجة الانخفاض الحاصل في حجم القروض المتعثرة والتي وصلت الى (5.8) ترليون دينار في 2019Q3 بعد ان كانت (6.4) ترليون دينار في 2019Q1، ثم استمر الاتجاه التصاعدي لنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بشكل ملحوظ في 2020 حيث وصلت الى (21%) في 2020Q4 وهي أعلى نسبة مسجلة في القطاع المصرفي العراقي منذ مدة جمع البيانات مما يشير الى خطر تأثير هذه القروض المتعثرة على سلامة الجهاز المصرفي ككل، ولكن تجدر الإشارة الى ان الارتفاع في القروض المتعثرة يختلف فيما بين المصارف الحكومية والخاصة وهو ما سيتم تحليله لاحقاً.

كما ونلاحظ من الشكل السابق بأن نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال – والذي يعد أيضاً من مؤشرات كفاية رأس المال – بدأت بالانخفاض بشكل ملحوظ منذ بداية 2018، والجدير بالذكر ان هذه النسبة تتأثر بثلاث متغيرات رئيسية بحكم التعريف هي رأس المال التنظيمي والقروض المتعثرة بالإضافة الى المخصصات، بالتالي الانخفاض الحاصل في النسبة يعود الى ارتفاع نسبة تغطية المخصصات والتي ارتفعت بشكل ملحوظ ولتصل الى (71%) في 2020Q1 وهو ما يخفف الضغط نسبياً على رأس المال في تغطية القروض المتعثرة، حيث لم تبلغ قيمة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال سوى (10.4%) في 2020Q1.

الإطار (2): تعريف مؤشرات جودة الأصول

1- القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (أساسي)

وهو مقياس مباشر لجزء من اصول المصرف المتعثرة او في طريقها الى التعثر فهو يحدد المشاكل المتعلقة بجودة الاصول في محفظة القروض، ويشير تزايد النسبة الى تدهور جودة محفظة الائتمان، ويتم احتسابه من خلال استخدام القروض المتعثرة (NPLs) في البسط واجمالي القروض (total loans) في المقام وكما في المعادلة التالية:

$$NPLs \text{ to Total loans} = \frac{\text{nonperforming loans}}{\text{total gross loans}} * 100$$

2- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال (أساسي)

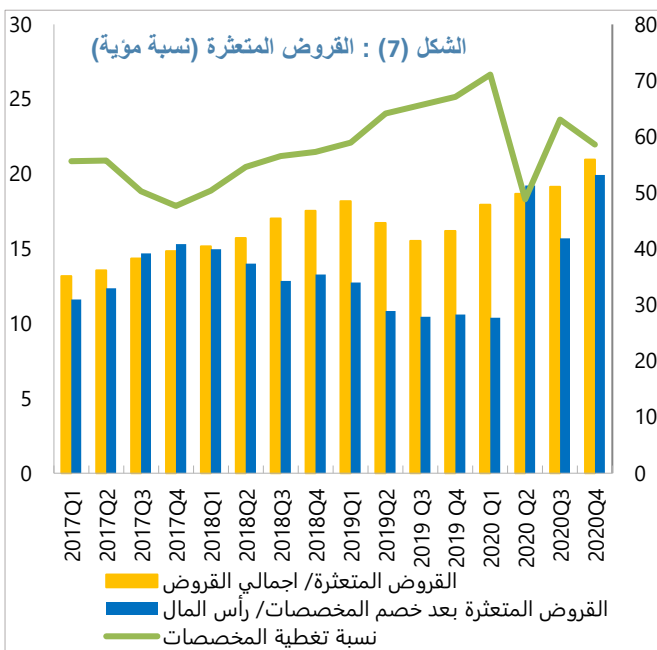
يهدف هذا المؤشر الى قياس قدرة رأس المال على تحمل الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة، ويعد هذا المؤشر مفيد جداً في قياس مرونة رأس المال (وهو يعد من مؤشرات رأس المال ولكن لأغراض تحليله تم تضمينه في مؤشرات جودة الأصول)، ويتم قياسه باستخدام قيمة القروض المتعثرة بعد طرح مخصصات خسائر القروض كبسط ورأس المال التنظيمي كمقام، وكما في المعادلة الآتية:

$$NPLs \text{ net provision/ capital} = \frac{\text{NPLs net provision}}{\text{Tier1}} * 100$$

3- المخصصات الى القروض المتعثرة (إضافي)

يشير هذا المؤشر الى مدى تغطية القروض المتعثرة NPLs بمخصصات محددة، بالتالي يقيس مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة في حالة تم شطب جميع الديون المتعثرة ويتم قياسه من خلال استخدام مخصصات خسائر القروض في البسط والقروض المتعثرة في المقام.

$$\text{Coverage ratio} = \frac{\text{Specific provisions}}{\text{NPLs}} * 100$$



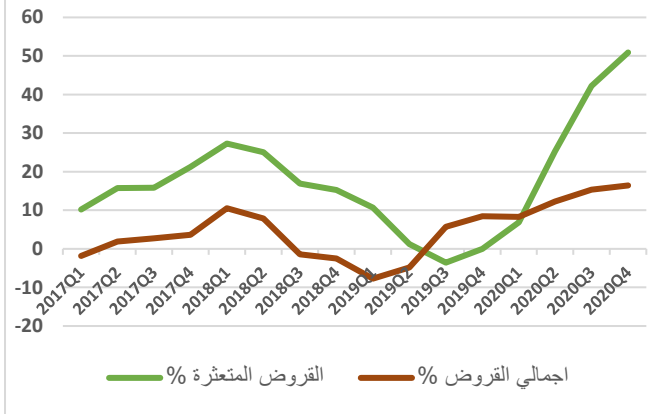
وفي 2020Q2 ارتفعت نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال بشكل ملحوظ نتيجة تزامن الارتفاع في القروض المتعثرة مع الانخفاض في نسبة تغطية المخصصات، إذ ان جائحة كورونا وما لحقها من اغلاق شامل وجزئي في اغلب المرافق الاقتصادية أثر بشكل ملحوظ على الملاءة المالية لكبار المقترضين فضلا عن حالة الاريك التي حلت بالنظام المالي واستمرت حالة الارتفاع في نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال لتصل الى (20%) في 2020Q4.

ونلاحظ من الشكل (8) بان نسب نمو القروض المتعثرة هي أعلى من معدلات نمو اجمالي القروض ولكنهما يسيران بنفس الاتجاه بالتالي فان الزيادة في اجمالي القروض تأتي دائما مع زيادة في القروض المتعثرة، إلا انه في عام 2020 وبسبب تأثير جائحة كورونا على القطاع المالي بدأت القروض المتعثرة في الارتفاع بوتيرة متصاعدة لتصل الى (51%) في 2020Q4 مع نمو لإجمالي القروض بلغ (16.4%) لنفس المدة، مما يشير الى عدم التوازن بين كمية القروض المقدمة وزيادة عدم القدرة على السداد لدى المقترضين.

ولقياس مدى تركيز الائتمان وتنويعه في محفظة القروض فيجب تحليل التوزيع القطاعي للقروض لمعرفة مصادر الضعف في النظام المالي، بالتالي تقديم معلومات حول توزيع القروض لتحديد احتمالية تعرض المصارف لخطر كبير نتيجة التغير في مستوى النشاط الاقتصادي، والاسعار والربحية في القطاعات الاقتصادية.

تشكل القروض المقدمة الى الحكومة (49.6%) من اجمالي القروض ويليه قطاع الاسر الذي يصل الى (31.8%) بينما الشركات غير المالية بلغ نسبته قروضها (16.7%) من اجمالي الائتمان الممنوح في القطاع المصرفي، إلا انه يوجد اختلافات في تركيز الائتمان فيما بين المصارف الحكومية والخاصة، فنلاحظ من الجدول (2) بأن قطاع الحكومة العامة هو المقترض الأكبر من المصارف الحكومية وينسب تصل الى (60%) ويليه قطاع الأسر بنسبة (30%)، بينما تركز القروض في المصارف الخاصة ينصب على قطاع الأسر وقطاع الشركات غير المالية تتجاوز (90%) من اجمالي القروض المقدمة.

الشكل (8): معدل النمو السنوي للقروض المتعثرة، وإجمالي القروض

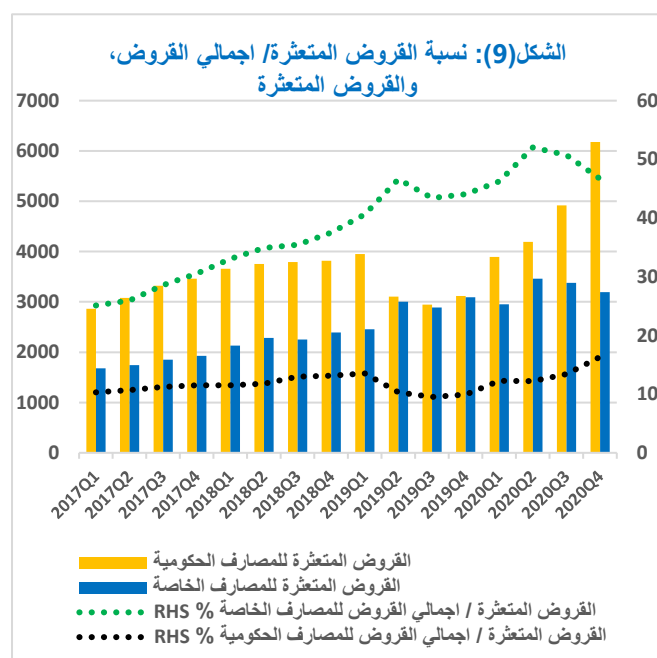


كما ونشير الى ان التوزيع الجغرافي للقروض، وهو من مؤشرات السلامة المالية الإضافية، يسمح بمراقبة مخاطر الائتمان الناشئة عن التعرض لمجموعة من البلدان وهو ما يساعد في تقييم تأثير الاحداث السلبية في هذه البلدان على النظام المالي المحلي، وبما ان جميع القروض تمنح للمقيمين - (99.8%) من اجمالي القروض - فان القطاع المصرفي في العراق لا يتأثر بشكل مباشر بالازمات المصرفية الحاصلة في الخارج.

الجدول (2): التوزيع القطاعي للقروض في المصارف الحكومية

المصارف الخاصة			المصارف الحكومية			التوزيع القطاعي للقروض
2020Q4	2019Q4	2018Q4	2020Q2	2019Q4	2018Q4	
%99.3	%99.4	%99.5	%100	%100	%100	المقيمين
%0	%0	%0	%0	%0	%0	جهات تلقي الودائع
%0	%0	%0	%0	%0	%0	البنك المركزي
%6.1	%6.3	%7.6	%1	0.9%	%1.3	الشركات المالية الأخرى
%0	%0	%0	%58.6	%61.1	%56.5	الحكومة المركزية
%49.4	%50.1	%49.5	%10.8	%7.5	%10.5	الشركات غير المالية
%43.8	%43	%42.4	%29.6	%30.5	%31.7	قطاع الاسر
%0.7	%0.6	%0.5	%0	%0	%0	غير المقيمين

ولأهمية القروض المتعثرة في سلامة النظام المصرفي لابد من التطرق الى الفروقات بين المصارف الحكومية والخاصة في طبيعة القروض المتعثرة، حيث نلاحظ من الشكل (9) بأن قيمة القروض المتعثرة في المصارف الحكومية اخذت بالارتفاع بشكل ملحوظ خلال عام 2020 نتيجة التعثر في سداد قروض الحكومة المركزية بسبب جائحة كورونا وتأثيرها على الإيرادات الحكومية، وبلغت نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض للمصارف الحكومية (16.2%) في 2020Q4 وهي اعلى نسبة خلال مدة جمع البيانات، بينما اخذت القروض المتعثرة في المصارف الخاصة بالارتفاع التدريجي منذ 2017 وقيمتها أقل نسبياً بالمقارنة مع المصارف الحكومية – عدا عام 2019 حيث انخفضت القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية لتصل بنفس مستوى المصارف الخاصة – إلا ان مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض مرتفع جداً حيث وصل في 2020Q3 الى (50.7%) وهو ما يحتاج الى مراجعة واشراف اكثر من قبل البنك المركزي العراقي على آليات الإقراض لدى المصارف الخاصة وإصلاح الوضع قدر الإمكان لتجنب أية انهيارات محتملة في المصارف الخاصة.



ثالثاً: مؤشرات الربحية Profitably

إطار (3): تعريف مؤشرات الربحية (الإيرادات)

1- العائد على الأصول ROA (أساسي)

ويُقاس مدى كفاءة المصارف في استخدام أصولها لتوليد الأرباح، ويقاس المؤشر عن طريق احتساب صافي الدخل قبل الضرائب والاستثناءات في البسط، بينما يستخدم إجمالي الأصول بالمقام، ويتم احتسابه كالآتي:

$$ROA = \frac{\text{net income}}{\text{total assets}} * 100$$

2- العائد على رأس المال ROE (أساسي)

يهدف المؤشر إلى قياس كفاءة المصارف في استخدام رؤوس أموالها لتوليد الدخل، مما يعني قدرة المصرف على تحويل حقوق الملكية إلى أرباح صافية، وبالنتيجة يمثل الانخفاض في العائد على حقوق المساهمين ROE افتقار المصرف للكفاءة الإدارية مما يتطلب مراقبة دقيقة لأنشطته من قبل البنك المركزي وأصحاب رؤوس الأموال، ويتم احتساب المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل قبل الضرائب والاستثناءات كبسط، واستخدام رأس المال والاحتياطيات كما مبلغ عنها في الميزانية العمومية كمقام، وكما في المعادلة التالية:

$$ROE = \frac{\text{net income}}{\text{capital and reserves}} * 100$$

3- هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (أساسي)

يعد لهذا المؤشر أهمية كبيرة في تقييم السلامة المالية للمصارف لأن مقدار الدخل المتولد من الفائدة له أهمية خاصة في مراقبة ربحية المصارف بالتالي يعطي صورة أفضل حول العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، ويتم احتسابه من خلال استخدام صافي إيرادات الفائدة كبسط وإجمالي الدخل كمقام، كما في المعادلة التالية:

$$\text{Interest margin} = \frac{\text{net interest}}{\text{gross income}} * 100$$

4- دخل التداول إلى إجمالي الدخل (إضافي)

ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد حصة المصارف من أنشطة السوق المالي، بما في ذلك تداول العملة، وهو ما يساعد في تقييم مدى استمرارية الربحية للمصارف، ويتم قياسه عن طريق قسمة الدخل المتأتي من الأدوات المالية على الدخل الإجمالي للمصرف:

$$\text{Trading income} = \frac{\text{Trading and foreign EX gains}}{\text{gross income}} * 100$$

أن قوة ربحية المصرف تعكس قدرته على دعم عملياته التشغيلية الحالية والمستقبلية واستيعاب الخسائر المستقبلية وهو ما يعطي مرونة كبيرة للمصرف، وعلى عكس من مقاييس كفاية رأس المال وجودة الأصول فإن مؤشرات الربحية لا تتأثر بشكل مباشر بالسياسات إنما تتأثر بشكل أكبر بقوى السوق، وهناك العديد من المؤشرات التي تحلل ربحية المصارف وتعكس تقييم الأداء الفعلي للمصارف كما في الإطار (3).

هناك علاقة متبادلة بين العائد على الأصول ومكونات الدخل، حيث سجل العائد على الأصول ROA مستويات متباعدة تتراوح بين (0.6%) في 2018Q4 كأدنى قيمة و(1.3%) في 2020Q3 كأعلى قيمة، في حين بلغ متوسط العائد على الأصول (0.9%) للمدة 2017 - 2020، وبحكم التعريف فإن التحليل الأدق للعائد على الأصول يتطلب تحليل كلا من إجمالي الأصول وصافي الدخل.

وبالنسبة لإجمالي الأصول فإنها مستقرة خلال المدة - كما ذكرنا سابقاً - ولكنها تعرضت إلى اختلالات كما في 2017Q4 و 2018Q3 بالتالي فإن التغيرات الحاصلة في صافي الدخل هي المؤثر الأكبر في العائد على الأصول وهو ما سيتم تحليله بالتفصيل في أدناه.

تشير الأدلة النظرية إلى أن العائد على الأصول يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي الأصول، ولكن هذا الاتجاه تم عكسه في 2018Q4 حيث تكبدت المصارف الخسارة خسائر مالية، وكذلك في 2020Q4 انخفض العائد على الأصول نتيجة الارتفاع الحاصل في التكاليف التشغيلية وهو ما أثر على صافي الأرباح المتحققة للقطاع المصرفي ككل.

ونلاحظ من الشكل (10)، بأن مكونات الدخل ترتفع تدريجياً خلال السنة حيث تسجل أعلى مستوى في الفصل الرابع من كل سنة لذا ستم مقارنة التغيرات الحاصلة في نهاية السنة، ففي 2020Q4 سجل العائد على الأصول (1.1%) والذي يمثل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة 2019Q4 الذي سجل (0.9%)، وذلك بسبب ارتفاع عوائد المصارف (صافي دخل الفائدة والدخل بخلاف الفائدة) بمعدل أعلى من النفقات (التكاليف التشغيلية والمخصصات).

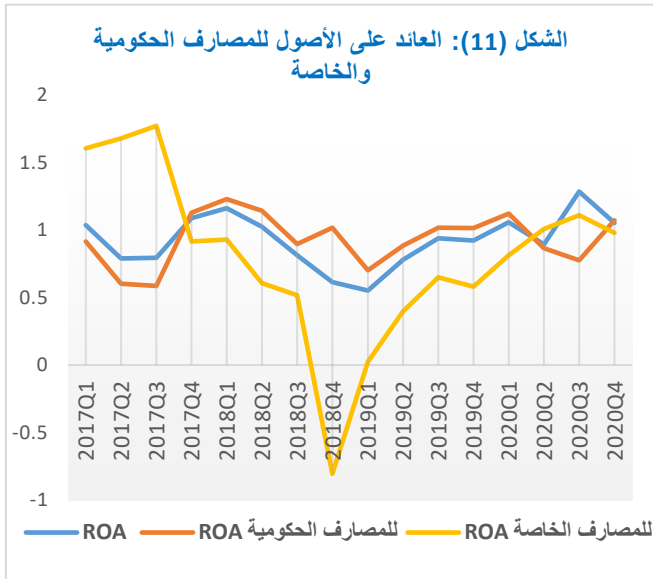
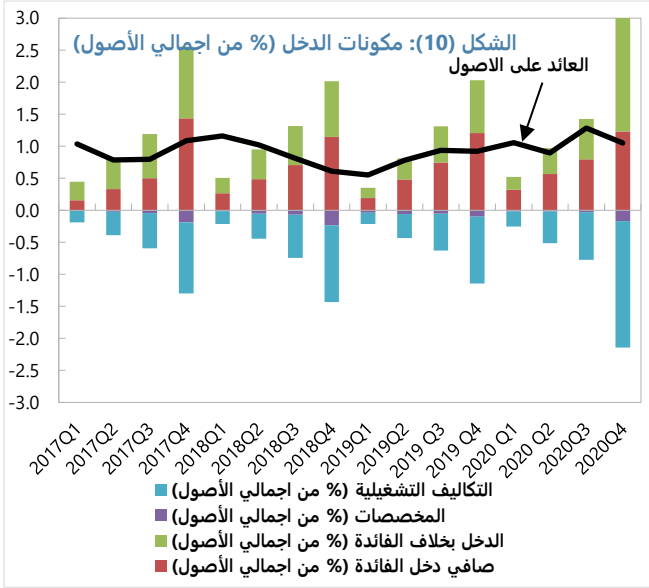
ويعد العائد على الأصول متقلب نسبياً في المصارف الخاصة، كما في الشكل (11)، حيث كان هناك تحسن في العائد على الأصول خلال 2017، إلا أنها في نهاية 2018 بدأت في التدهور لتسجل عوائد سالبة بلغت (-0.8%) من إجمالي الأصول، ومنذ 2019Q2 بدأ هناك تحسن ملحوظ في عوائد كلا من المصارف الحكومية والخاصة.

وفي عام 2020 استمرت المصارف الخاصة بتسجيل ارتفاعاً في العوائد على الأصول بلغت ذروتها في 2020Q3 لتصل إلى (1.1%) بينما انخفض العائد في المصارف الحكومية منذ بدء جائحة كورونا وجاء هذا التغير بين المصارف الحكومية والخاصة في تحقيق العوائد خلال الجائحة بسبب:

أولاً: الاختلاف الحاصل في مصادر العوائد، حيث تعتمد المصارف الحكومية على القروض في تحقيق عوائدها والتي تأثرت بشكل كبير خلال الجائحة – حيث ارتفعت القروض المتعثرة كما ذكرنا سابقاً – بينما تعتمد المصارف الخاصة على بيع وشراء العملة الأجنبية في تحقيق عوائدها والتي ارتفعت خلال الجائحة بسبب ارتفاع الهامش بين سعر بيع وشراء الدولار خلال تلك الفترة.

ثانياً: الاختلافات الحاصلة في سياسات الانفاق التي ارتفعت في المصارف الحكومية (وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً).

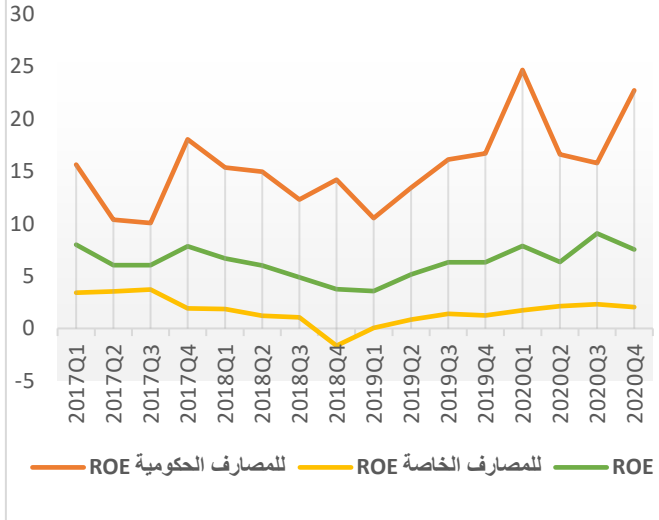
وفيما يخص العائد على رأس المال فإنه يبلغ في المتوسط للفترة 2017 – 2020 ما نسبته (6.3%) لإجمالي القطاع المصرفي في العراق، بينما بلغ العائد على رأس المال



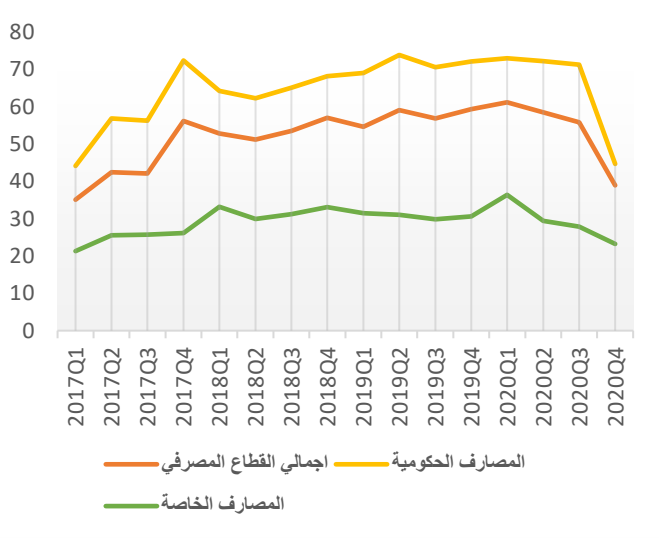
(7.5%) في 2020Q4، ونلاحظ من الشكل (12) بأن نمط العائد على رأس المال في القطاع المصرفي يتماشى مع المصارف الحكومية التي تمتلك قدرة أكبر على توليد الأرباح حيث نلاحظ بأن هناك اختلافات واضحة بين المصارف الحكومية والخاصة في تحقيق عوائد على رأس المال، وبلغ العائد على رأس المال في المصارف الحكومية ما متوسطه (14.5%) منذ 2017، بينما في المصارف الخاصة لم يبلغ المتوسط سوى (1.7%)، وفي 2020Q4 بلغ العائد على رأس المال في المصارف الحكومية ما نسبته (22.7%) وفي المصارف الخاصة وصل العائد على رأس المال (2%) فقط، بالتالي فإن عوائد المصارف الخاصة على رؤوس الأموال تعد منخفضة بشكل كبير وهو ما يشير إلى ضعف كفاءتها في إدارة رؤوس أموالها وفي قدرتها على توليد الأرباح.

ولإلقاء نظرة أقرب على مؤشرات الربحية بشكل أكثر دقة يجب تحليل مكونات دخل القطاع المصرفي بالتفصيل حيث سجلت نسبة هامش الفائدة (الفرق بين دخل الفائدة ونفقات الفائدة) إلى إجمالي دخل في المتوسط للفترة (2020Q3 – 2017Q1) ما نسبته (53%)، ونلاحظ من الشكل (13) بأن هامش الفائدة يعد مرتفعاً في المصارف الحكومية نتيجة اعتمادها الكبير على الفوائد في توليد الدخل حيث تتراوح متوسط نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (66%) خلال المدة (2020Q3 – 2017Q1)، بينما تعد النسبة أقل في المصارف الخاصة حيث تبلغ في المتوسط لنفس الفترة ما نسبته (29.5%) وبالتالي فإن (70%) من دخل المصارف الخاصة يتحقق من مصادر أخرى غير الفائدة مما يشير إلى أهمية توجيه المصارف الخاصة إلى الاعتماد أكثر على الفوائد في توليد الدخل لضمان تحقيق الاستمرارية في الأرباح والانخراط في الأعمال المصرفية التقليدية التي تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام.

الشكل (12): العائد على رأس المال للمصارف الحكومية والخاصة



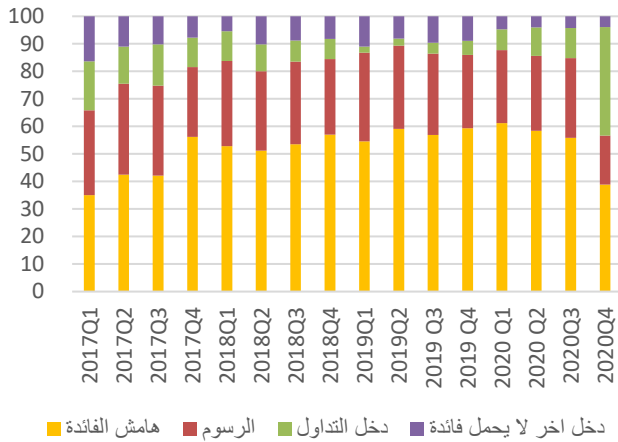
الشكل (13): نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل



ومن الشكل (14) نلاحظ حدوث تغير كبير في نسب مساهمة مكونات الدخل في 2020Q4 حيث انخفضت نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل لمستويات متدنية بلغت (38%) للقطاع المصرفي ككل و(44.6%) و(23.3%) لكل من المصارف الحكومية والخاصة على التوالي، وهذا الانخفاض في نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل لا يعود الى انخفاض الدخل المتأتي من الفائدة – حيث بلغ صافي دخل الفائدة في 2020Q4 ما مقداره (1.53) ترليون دينار مقارنة بـ (1.49) ترليون دينار في 2019Q4 – وانما يعود السبب الى ارتفاع نسب مساهمة المكونات الأخرى للدخل.

حيث ان مؤشر دخل التداول الى اجمالي الدخل – وهو من مؤشرات الربحية المهمة - يبلغ في المتوسط ما نسبته (9%) من اجمالي الدخل خلال المدة (2020Q3 – 2017Q1)، ومن الشكل (14) نلاحظ وجود طفرة قوية حيث بلغت قيمة دخل التداول (39%) من اجمالي الدخل في 2020Q4 حيث ارتفعت قيمة دخل التداول (1.5) ترليون دينار مقابل (0.13) ترليون دينار في 2019Q4، ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى سببين، الأول هو سبب محاسبي، حيث تم ادراج ارباح نافذة العملة الأجنبية للمصارف التجارية ضمن كشف الدخل في فقرة ارباح وخسائر الأدوات المالية (Gains or losses on financial instruments) وهو ما سيؤدي بالتأكيد الى جعل قيمة المؤشر تعكس وضعية ارباح المصارف التجارية بشكل اكثر واقعية كون ارباح النافذة تعد مصدر رئيسي من مصادر الدخل للمصارف التجارية العاملة في العراق، أما السبب الثاني يرجع الى آلية ابلاغ البيانات حيث يتم الإبلاغ عن ميزانيات المصارف التجارية بالعملة المحلية وبالتالي فان ارباح المصارف التجارية من العملة الأجنبية يتم الإبلاغ عنها بالعملة المحلية وفق سعر الصرف الجديد (1460) وهو ما أدى الى ارتفاع مؤشر دخل التداول الى اجمالي الدخل.

الشكل (14): مكونات الدخل (% من اجمالي الدخل)



الإطار (4): تعريف مؤشرات الربحية (المصرفيات)

5- المصاريف بخلاف الفائدة الى اجمالي الدخل (اساسي)

ويقاس هذا المؤشر نسبة حجم المصاريف الادارية الى اجمالي الدخل وهو يعبر عن كفاءة ادارة المصرف في استخدام موارده، بالتالي فان ارتفاع نسبة المؤشر يؤثر على ربحية المصارف وبالنتيجة التأثير على استمراريته، ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

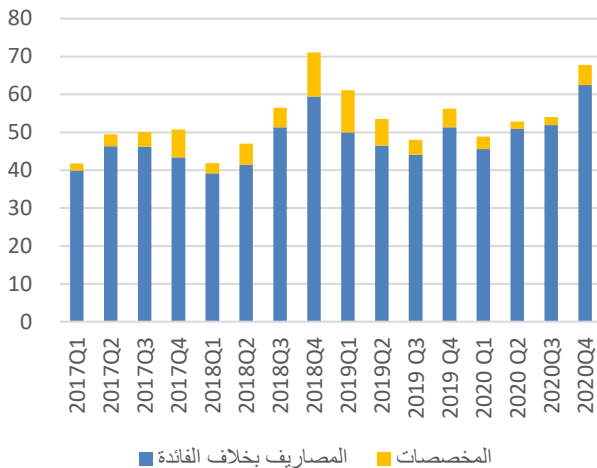
$$Noninterest expenses = \frac{Noninterest expenses}{Gross Income} * 100$$

6- نفقات العاملين الى المصاريف بخلاف الفوائد (اضافي)

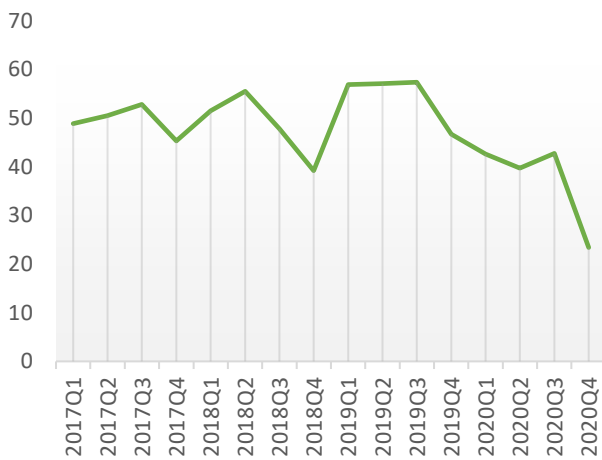
ويقاس هذا المؤشر مستوى تكاليف العاملين من مجموع التكاليف الادارية إذ ان معرفة نفقات العاملين – الرواتب – يحدد نوعية سياسة الانفاق المتبعة بالنسبة للمصرف، ويتم احتسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$Personnel expenses = \frac{Personnel expenses}{Noninterest expenses} * 100$$

الشكل (15): مكونات الانفاق (% من اجمالي الدخل)



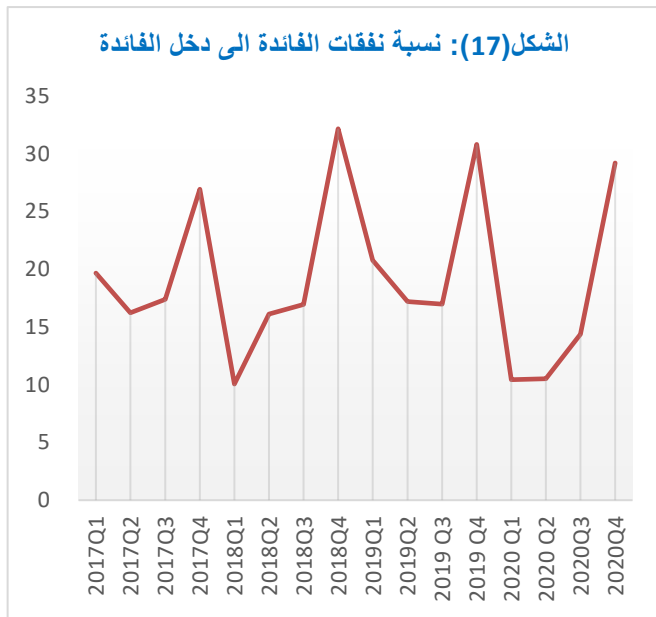
الشكل (16): نسبة نفقات العاملين الى المصاريف بخلاف الفائدة



وبالنسبة للرسوم والدخول الأخرى التي لا تحمل فائدة فان متوسط نسبها بلغ (29%) و(9%) من اجمالي الدخل على التوالي في الفترة (2017Q1 – 2020Q3)، وكما بينا سابقا، فان نسب الرسوم والدخول الأخرى التي لا تحمل فائدة من اجمالي الدخل تغيرت أيضا في 2020Q4 نتيجة الأسباب السابقة وليس بسبب تغير قيمة هذه المكونات من الأرباح.

ولتحليل ربحية القطاع المصرفي بشكل أعمق لابد من التطرق الى سياسات الانفاق المتبعة من قبل إدارات المصارف، فنلاحظ من الشكل (15) بأن مجموع النفقات بخلاف الفائدة والمخصصات الى اجمالي الدخل تعد أقل من (60%) للمدة 2017Q1 – 2020Q4 وهو ما يحقق صافي دخل موجب للقطاع المصرفي، عدا 2018Q4 و2020Q4 حيث قارب فيها المؤشرين (70%) من اجمالي الدخل إلا ان أسباب الارتفاع تعد مختلفة في الفصلين، حيث ان في 2018Q4 حققت المصارف الخاصة فيها خسائر مالية، بينما في 2020Q4 فان أسباب الارتفاع تعود بالدرجة الأساس الى ارتفاع المصاريف بخلاف الفائدة لدى المصارف الحكومية حيث وصلت الى (64.3%) من اجمالي الدخل مقارنة بـ (43.5%) في 2019Q4.

تعد المصاريف الأخرى التي لا تحمل فائدة من الأهمية بمكان في تحليل السلامة المالية للقطاع المصرفي، وتنقسم هذه المصاريف بشكل رئيسي الى نفقات العاملين (والتي تمثل الرواتب والأجور والمكافآت) ومصاريف أخرى، لذا في مؤشرات السلامة المالية يتم التركيز بشكل كبير على مؤشر نفقات العاملين الى المصاريف بخلاف الفائدة لأهميته في إعطاء صورة أوضح عن سياسة الانفاق للمصرف، ونلاحظ من الشكل (16) بأن نفقات العاملين نسبة الى المصاريف بخلاف الفائدة تبلغ في المتوسط ما يقارب (50%)، إلا انه في 2020Q4 انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ حيث وصلت الى (23.4%) ويرجع ذلك بشكل رئيسي كما ذكرنا سابقا الى حدوث تغير في سياسة الانفاق لدى المصارف الحكومية – خصوصا المصرف العراقي للتجارة TBI – إذ ارتفعت المصاريف الأخرى بشكل كبير حيث

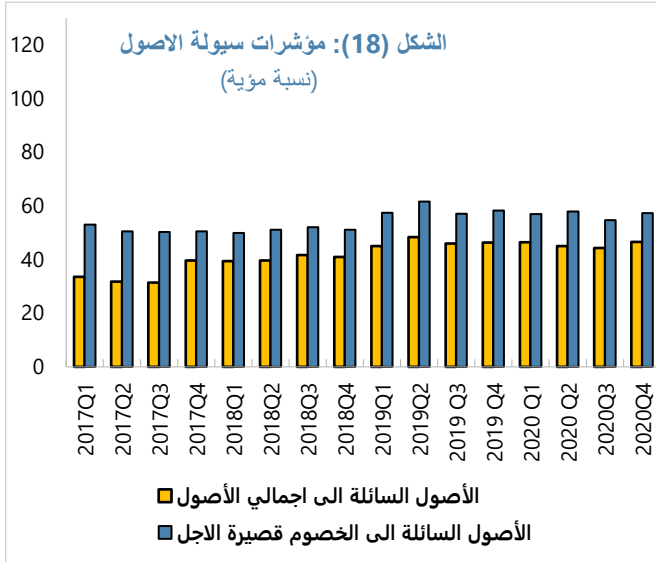


بلغت (78.2%) من اجمالي المصاريف بخلاف الفائدة في 2020Q4 مقارنة بـ (45%) في 2019Q4.

كما وتعد نسبة نفقات الفائدة الى دخل الفائدة من المؤشرات المهمة في تحليل السلامة المالية للمصارف (وهو لا يعد من مؤشرات السلامة المالية المحتسبة في العراق) والذي يعكس هامش مهم في تحديد صافي دخل الفائدة، ونلاحظ من الشكل (17) بأن مصاريف الفائدة تبلغ (29.2%) من دخل الفائدة في 2020Q4 مقارنة بـ (30.8%) في 2019Q4، ويجب النظر إلى ان نفقات الفائدة ترتفع بشكل كبير عند نهاية كل سنة وهو ما قد يرجع الى ان الفوائد على الودائع الثابتة وودائع الادخار يتم دفعها في نهاية العام،

رابعاً: مؤشرات السيولة

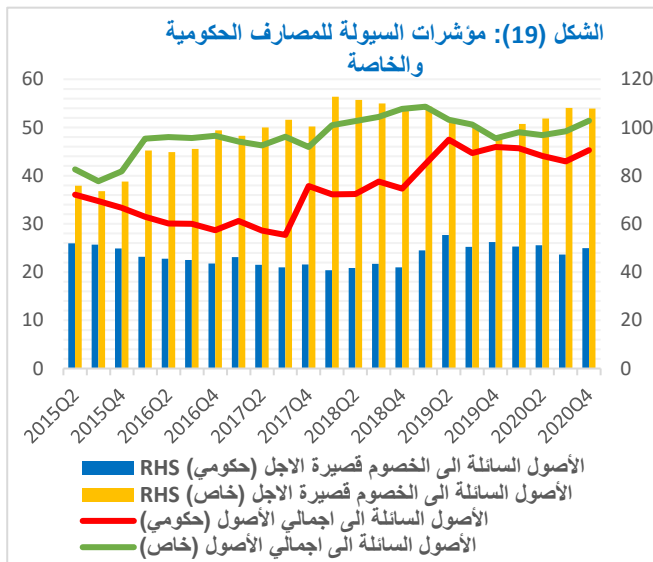
تعني السيولة قدرة المصارف على التلبية أو الوفاء بالتزامات بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر، بالتالي فإن احتياجات المصارف للسيولة يجب أن تكون مقاسة بصورة ديناميكية.



ونلاحظ من الشكل (18) بأن مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول يبلغ في المتوسط ما يقارب (42%) خلال المدة (2017 – 2020)، ويجب الذكر بأن أغلب التغيرات الحاصلة في المؤشر هي نتيجة التغيرات الحاصلة في المقام (إجمالي الأصول) فعلى سبيل المثال فإنه خلال 2017Q3-Q4 ارتفع مؤشر الأصول السائلة من (31.4%) إلى (39.6%) وذلك بسبب التغيرات الحاصلة في الأصول خلال نفس المدة (تم ذكر الأسباب سابقاً) وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بشكل عام للفصول اللاحقة، وبلغ المؤشر ذروته في 2019Q2 إذ وصل إلى (48.3%) نتيجة ارتفاع الأصول السائلة إلى أعلى مستوى له (58.6) ترليون دينار، وفي 2020Q4 بلغت الأصول السائلة ما نسبته (46.6%) من إجمالي الأصول.

كما نلاحظ من الشكل بأن مؤشر الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل يسير بوتيرة مشابهة للمؤشر السابق – عدا المدة 2017Q3-Q4 نتيجة اختلافات الحاصلة في المقام – إلا أنه بمستوى أعلى حيث بلغ في المتوسط (54%) خلال المدة 2017 – 2020.

وعند المقارنة بين سيولة المصارف الحكومية والخاصة سنجد اختلافات واضحة، فمن خلال الشكل (19) نلاحظ بأن مؤشرات السيولة – الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل – في المصارف الخاصة تعد أعلى من المصارف الحكومية، مع وجود تقارب نسبي في مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال عام 2020، إلا أن الفرق يعد كبيراً بين المصارف الحكومية والخاصة فيما يتعلق بمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم حيث يبلغ المؤشر للمصارف الخاصة في المتوسط (104%) مقارنة بـ (47%) للمصارف الحكومية خلال



الإطار (5): تعريف مؤشرات السيولة

1- الأصول السائلة الى اجمالي الأصول (اساسي)

يقدم هذا المؤشر دلالة على السيولة المتاحة لتلبية المطالبات النقدية غير المتوقعة، ويقاس من خلال استخدام الأصول السائلة الأساسية كبسط - ويمكن استخدام المقياس الاوسع للأصول السائلة في البسط - واستخدام اجمالي الأصول في المقام.

$$\text{Liquid assets to total assets} = \frac{\text{Liquid assets}}{\text{total assets}} * 100$$

2- الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل (اساسي)

ويهدف المؤشر الى توضيح التباين بين الأصول والخصوم من حيث السيولة، وهو ما يقدم دلالة على مدى قدرة المصارف في مواجهة السحوبات قصيرة الاجل من دون مواجهة مشاكل في السيولة، ويقاس من خلال استخدام المقياس الاساس للأصول السائلة، وأحياناً يستخدم المقياس الاوسع للأصول السائلة، في البسط بينما تستخدم الخصوم قصيرة الاجل - سنة أو أقل - في المقام.

$$\text{Liquid assets to short term liabilities} = \frac{\text{Liquid assets}}{\text{short term liabilities}} * 100$$

3- ودائع العملاء الى اجمالي القروض (إضافي)

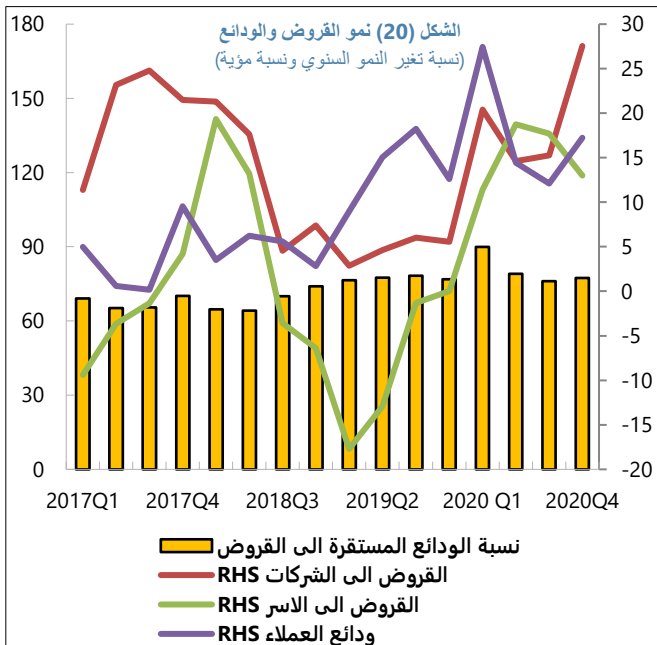
وعندما تكون الودائع المستقرة منخفضة مقارنةً بالقروض يكون هناك اعتماد أكبر على الاموال الأكثر تقلباً لتغطية الأصول غير السائلة في محافظ المصارف، بالتالي فان الضغوط او الصدمات المستقبلية سيزيد من خطر نقص السيولة مقارنةً بما لو كانت هناك قاعدة ودائع مستقرة تقوم أساساً بتمويل القروض.

$$\text{Trading income to total income} = \frac{\text{Trading income}}{\text{total Income}} * 100$$

المدة 2017 - 2020 وهو ما يشير الى وجود سيولة عالية لدى المصارف الخاصة وفي الوقت نفسه ضعف استخدام المصارف الخاصة لودائعها في عمليات الإقراض.

ولقياس سيولة المصارف التجارية بشكل أكثر دقة يجب التركيز على التباين بين الأصول والخصوم من حيث السيولة، بمقارنة قاعدة الودائع المستقرة - والتي تشمل جميع أنواع القروض عدا القروض بين المصارف - الى اجمالي القروض، وتبلغ قيمة المؤشر في المتوسط ما مقداره (73%) منذ 2017 لغاية 2020، كما ونلاحظ من الشكل (20) بأن نسبة الودائع المستقرة الى القروض بدأت بالارتفاع منذ 2018Q3 نتيجة الانخفاض في اجمالي القروض، إلا انه في 2020Q1 ارتفعت الودائع المستقرة لتصل الى (90%) نسبة الى اجمالي القروض وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في الودائع الجارية لغير المقيمين في المصارف الحكومية والتي ارتفعت لتصل الى (5056.7) مليار دينار في 2020Q1 مقارنةً بـ (157.5) مليار دينار في 2019Q4 واستمرت هذه الزيادة في الودائع على طول عام 2020 إلا ان النسبة عادت الى مستوياتها السابقة نتيجة الارتفاع الكبير في القروض الحكومية الممولة للميزانية العمومية منذ 2020Q2.

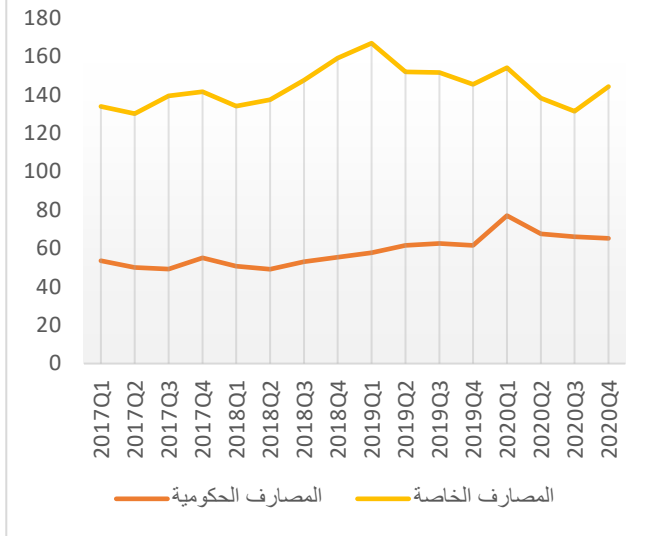
وفي 2020Q4 ازداد انخراط القطاع المصرفي في عمليات الإقراض والايداع حيث ارتفعت ودائع العملاء بنسبة (17.2%) عن الفصل المماثل من العام السابق، كما ان القروض المقدمة الى الشركات والاسر (والتي تعد متقلبة بشكل كبير خلال المدة 2017 - 2019) ارتفعت بنسبة (28%) و(13%) على التوالي لنفس المدة، كما وبلغ مؤشر الودائع المستقرة (77.4%) الى اجمالي القروض وهو ما يشير بشكل عام الى ان القروض يتم تمويلها بشكل كبير من خلال الأموال المستقرة مما يجعل القطاع المصرفي قوي ضد الصدمات المؤثرة على القروض وهو ما سيققل من خطر نقص السيولة.



وهناك اختلافات واضحة بين المصارف الحكومية والخاصة فيما يتعلق بتمويل القروض نتيجة الى الاختلافات في التوزيع القطاعي للإيداع/ الاقتراض الممنوح في كل من المصارف الحكومية والخاصة، وبالتالي لابد من تحليل هذه الاختلافات وذلك لاختلاف الإجراءات الرقابية في كل مصرف، حيث نلاحظ من الشكل (21) بأن المؤشر يعد مرتفع جدا في المصارف الخاصة إذ يبلغ في المتوسط (144%) مقارنةً بـ (58.5%) في المصارف الحكومية خلال المدة 2017 – 2020، وعلى الرغم من ان ارتفاع النسبة يعد مؤشرا جيدا على قوة المصرف إلا انه يعد مؤشرا سلبيا في المصارف الخاصة نتيجة لانخفاض القروض المقدمة مما يجعلها تمتلك ودائع تفوق بكثير قروضها المقدمة.

بالنسبة للمصارف الحكومية فان المؤشر يعد مقبول نسبيا إلا انه لا يعكس الواقع بشكل واضح وذلك نتيجة عدم تضمين الودائع الحكومية في احتساب ودائع العملاء للمصارف الحكومية إلا ان اجمالي القروض في المصارف الحكومية يتضمن القروض الحكومية والتي تشكل الجزء الأكبر، مما يعطي صورة متحيزة عن السيولة لدى المصارف الحكومية، لذا من المفترض ان يتم احتساب المؤشر بدون قروض القطاع الحكومي أو ادراج الودائع الحكومية ضمن ودائع العملاء لتوفير الصورة الحقيقية.

الشكل (21): نسبة الودائع المستقرة الى اجمالي القروض



خامساً: مؤشرات مخاطر السوق

الإطار (6): تعريف مؤشرات مخاطر السوق

1- المركز الصافي المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال (أساسي)

يشير هذا المؤشر إلى حساسية مخاطر السوق اتجاه أسعار الصرف، ويهدف إلى قياس تعرض متداولي الودائع لمخاطر سعر الصرف مقارنة برأس المال، ويقاس المؤشر تباين - عدم تطابق - مراكز الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية وذلك لتقييم الضعف المحتمل لمركز رأس المال لقطاع المصارف إلى تحركات سعر الصرف، ويتم قياس المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Net open position in FX to capital} = \frac{\text{Net open position in FX}}{\text{capital}} * 100$$

2- القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض (إضافي)

ويقاس هذا المؤشر الحجم النسبي للقروض بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض، وتتبع أهمية هذا المؤشر من المخاطر الائتمانية المرتبطة بقدرة المقترضين المقيمين على الوفاء بالتزاماتهم المقومة بالعملة الأجنبية، وهو ما سيعرض المصارف لمخاطر أسعار الصرف بشكل غير مباشر، خاصة عندما تكون هناك تخفيضات كبيرة في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فإن التغيرات في أسعار الصرف سوف تخلق مكاسب/ خسائر حيازة تؤثر على القيمة المكافئة بالعملة المحلية لهذه القروض، ولكن هذه المخاطر ستكون وطأتها أخف عندما تكون أرباح المقترضين هي بالعملة الأجنبية - كما في حالة المصدرين - لأن تخفيض قيمة العملة ستكون له آثار موازية على الدين والأرباح.

$$\text{Loan in FX} = \frac{\text{Loan in Fx}}{\text{Total loans}} * 100$$

3- الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الخصوم (إضافي)

ويقاس هذا المؤشر الأهمية النسبية للتمويل بالعملة الأجنبية في مجموع الخصوم، ويجب النظر إلى هذا المؤشر بالتزامن مع مؤشر القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض، إذ إن التغيرات في أسعار الصرف ستؤدي إلى مكاسب/خسائر حيازة على القيمة المكافئة بالعملة المحلية لمراكز الخصوم.

$$\text{Liabilities in FX} = \frac{\text{liabilities in Fx}}{\text{Total liabilities}} * 100$$

4- لمركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس المال (إضافي)

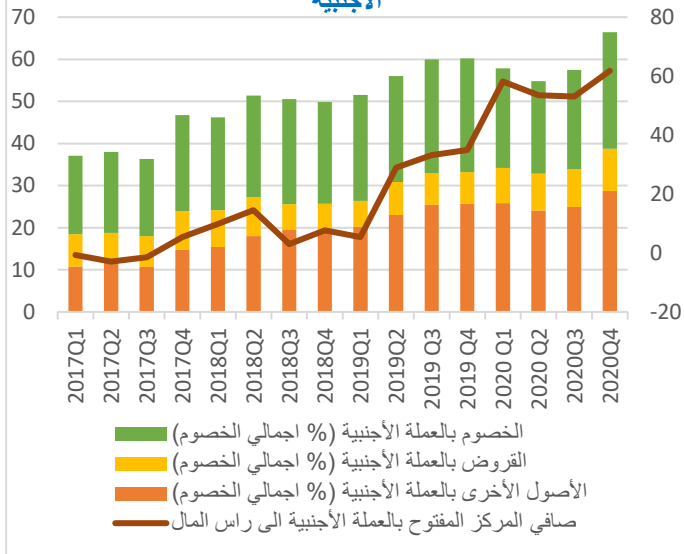
ويهدف المؤشر إلى بيان حجم انكشاف المصارف لمخاطر حصص الملكية مقارنة برأس المال، ويتم قياسه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Net open position in equities to capital} = \frac{\text{Net open position in equities}}{\text{capital}} * 100$$

إن انخراط المصارف بالأعمال المصرفية يجعلها أكثر عرضة للخسائر المالية الناتجة عن التغيرات في مخاطر السوق، والتي تعد مخاطر أسعار الفائدة أسعار الصرف من أهم مكوناتها، فضلاً عن أن بعض البلدان تسمح للبنوك في الانخراط بالتداول في أسواق الأسهم مما يؤدي إلى تعرضها لمخاطر أسعار الأسهم حيث يتم استخدام المشتقات المالية لإدارة هذه المخاطر، بينما المقياس الأكثر شيوعاً لمخاطر أسعار الصرف هو صافي المركز المفتوح، كما أن صافي المركز المفتوح لمخاطر حقوق الملكية يستخدم لقياس المخاطر المرتبطة بحقوق الملكية والأسهم.

وتستخدم نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية (وهو الفرق بين الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية) إلى رأس المال لقياس المخاطر المتعلقة بسعر الصرف والتي تواجهها رؤوس أموال القطاع المصرفي، فنلاحظ ومن الشكل (22) بأن هذه النسبة حافظت على الارتفاع منذ بداية 2018Q3 إلا أن هذا الارتفاع جاء بشكل طفرات، حيث ارتفع في 2019Q2 ليصل إلى (29%) مقارنة بـ (5.4%) في الفصل السابق نتيجة ارتفاع الأصول بالعملة الأجنبية لدى المصارف الحكومية (بالتحديد في الحسابات بين المصارف بالعملة الأجنبية)، وجاءت الطفرة الثانية في 2020Q1 حيث وصلت نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية/ رأس المال إلى (58.1%) مقارنة بـ (35%) في الفصل السابق نتيجة الانخفاض الودائع الجارية بالعملة الأجنبية للحكومة المركزية لدى المصارف الحكومية، بينما في 2020Q4 وصلت النسبة إلى (61.8%) بسبب انعكاس التغير في سعر الصرف على ميزانيات المصارف التي يتم الإبلاغ عنها بالعملة المحلية.

الشكل (22): تعرض القطاع المصرفي لمخاطر العملة الأجنبية



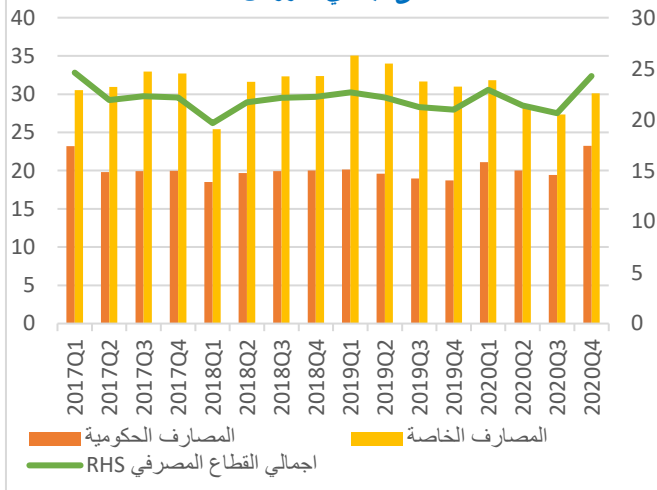
ويبين الشكل (22) نسبة تعرض القطاع المصرفي للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، حيث نلاحظ بأن نسبة القروض والأصول الأخرى بالعملة الأجنبية (والتي تشكلان إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية) إلى إجمالي الخصوم بدأت بالارتفاع منذ 2017، إلا أن هناك ارتفاعات ملحوظة في كلا من 2017Q4 نتيجة الانخفاض الحاصل في إجمالي الخصوم، بينما يعود ارتفاع النسب في كلا من 2018Q2 و 2019Q2 وبالتحديد إلى الارتفاع الملحوظ في الأصول الأخرى بالعملة الأجنبية لدى المصارف الحكومية كما ذكرنا سابقاً، وفي 2020Q4 ارتفعت نسبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى (39%) من إجمالي الخصوم وجاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض في قيمة العملة المحلية.

بلغت نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الخصوم في المتوسط ما نسبته (23%) للمدة 2017 – 2019، إلا أنها أخذت بالارتفاع تدريجياً، ونلاحظ من الشكل (22) بأن الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية سجلت أعلى معدل لها في 2020Q4 حيث وصلت إلى (27.7%) من إجمالي الخصوم، ويجب الإشارة هنا إلى أن نسبة كبيرة من الخصوم بالعملة الأجنبية لا تتأتى من الاقتراض من الخارج، بل هي بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على الدولار بشكل كبير.

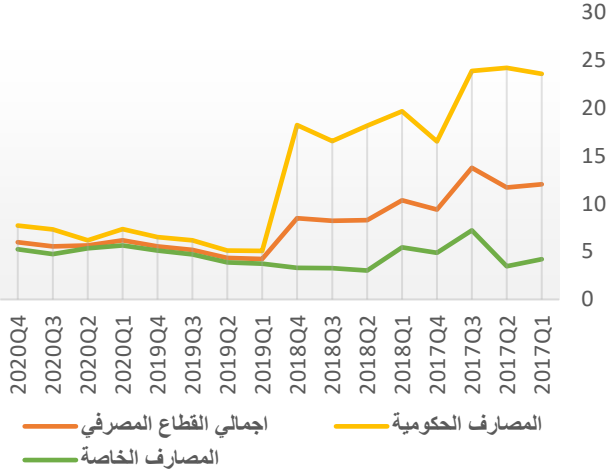
وبالنسبة للقروض بالعملة الأجنبية والتي تشكل ما متوسطه (22%) من إجمالي القروض للمدة 2017Q1 – 2020Q4 فإنها تعد مستقرة ولم تتعرض لكثير من التقلبات خصوصاً في المصارف الحكومية والتي تبلغ بالمتوسط (20%)، بينما القروض بالعملة الأجنبية في المصارف الخاصة تعد أعلى نسبياً حيث تصل في المتوسط (31%) من إجمالي القروض.

وكما مر بنا في التوزيع القطاعي فإن جميع المقترضين في القطاع المصرفي هم من المقيمين، بالتالي فإن القروض المقومة بالعملة الأجنبية تتعرض لمخاطر التقلبات في أسعار الصرف أو التدهور في قيمة العملة داخل العراق فقط، بمعنى آخر فإن سياسات سعر الصرف التي يتبعها البنك المركزي العراقي تؤثر على ما يقارب من ربع إجمالي الاقتراض في العراق.

الشكل (23): نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض



الشكل (24): صافي المركز المفتوح في حقوق الملكية
الى رأس المال



ويوضح الشكل (24) مخاطر التعرض لحصص الملكية وهي المخاطر التي تؤثر فيها التغيرات في أسعار حصص الملكية على قيمة محفظة المصرف، ويمكن ان نلاحظ التذبذب في النسبة لدى المصارف الحكومية في بداية عام 2019 حيث انخفضت نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية الى رأس المال بشكل ملحوظ نتيجة الانخفاض الحاصل في استثمارات المصارف الحكومية في الخارج من (1.12) ترليون دينار في 2018Q4 الى (0.2) ترليون دينار في 2019Q1، ثم استقرت النسبة خلال عامي 2019 و 2020 بمتوسط يبلغ (6.5%)، بينما تعد نسبة صافي المركز المفتوح في حصص الملكية الى رأس المال للمصارف الخاصة مستقرة نوعاً ما بمتوسط يبلغ (5%) خلال آخر سنتين.

مما سبق نستنتج ان القطاع المصرفي في العراق لا يعاني من مخاطر في تقلبات أسعار الأسهم وحقوق الملكية الأخرى لكنه في نفس الوقت لا يعد مستثمراً فعالاً في أسواق الأسهم والأوراق المالية.

الملحق (1): مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي للمدة 2017 – 2019 (نصف سنوية %)

2020Q4	2020Q2	2019Q4	2019Q2	2018Q4	2018Q2	2017Q4	2017Q2	Period	الرمز
								مؤشرات السلامة المالية الأساسية	
47.0	58.4	53.5	62.6	63.6	48.6	46.5	45.2	رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	I001
41.9	50.4	46.7	51.5	55.8	41.7	37.9	37.0	رأس المال التنظيمي الأساسي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	I002
19.9	19.2	10.6	10.8	13.3	14.0	15.3	12.4	القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال	I003
21.0	18.7	16.2	16.7	17.5	15.7	14.8	13.6	القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	I004
1.1	0.9	0.9	0.8	0.6	1.0	1.1	0.8	العائد على الأصول	I006
7.5	6.4	6.3	5.1	3.7	6.0	7.8	6.0	العائد على رأس المال	I007
38.9	58.4	59.3	59.1	57.0	51.2	56.1	42.5	هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	I008
62.5	50.9	51.3	46.5	59.4	41.5	43.4	46.3	المصروفات من غير الفائدة الى اجمالي الدخل	I009
46.6	45.0	46.3	48.3	41.0	39.6	39.6	31.8	الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	I010
57.2	57.9	58.2	61.6	51.1	51.0	50.4	50.4	الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل	I011
61.8	53.5	34.9	29.0	7.7	14.6	5.4	-2.9	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية الى راس المال	I012
								مؤشرات السلامة المالية الإضافية	
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	راس المال الى الأصول	I013
13.9	14.8	13.5	13.7	15.3	15.6	14.2	11.2	دخل التداول الى اجمالي الدخل	I018
39.5	10.3	5.2	2.6	7.3	9.8	10.8	13.5	نفقات العاملين الى المصروفات من غير الفائدة	I019
23.4	39.7	46.7	57.1	39.2	55.5	45.3	50.5	ودائع العملاء الى اجمالي القروض (بخلاف ما بين البنوك)	I022
77.4	79.0	76.8	77.5	74.0	64.2	70.2	65.2	القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض	I023
24.3	21.4	21.0	22.2	22.2	21.7	22.2	21.9	الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي الخصوم	I024
27.7	22.0	26.9	25.2	24.1	24.1	22.8	19.2	صافي المركز المفتوح في حقوق الملكية الى راس المال	I025
6.0	5.6	5.5	4.3	8.5	8.3	9.4	11.7		